

المحضر النهائي للجلسة ١٢٧٩

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٣٥

الرئيسة: السيدة سوجاتا ميهتا..... (الهند)



الرجاء إعادة استعمال الورق



الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلنت افتتاح الجلسة ١٢٧٩ العامة لمؤتمر نزع السلاح. وقالت إنها ستبدأ بالترحيب الحار بضيف المؤتمر الموقر في ذلك اليوم، السيد خضير الخزاعي، نائب رئيس العراق.

وأضافت أنه من دواعي سرورها أن تتشرف بدعوة نائب الرئيس الموقر ليأخذ الكلمة.

السيد خضير الخزاعي (العراق): بدأ حديثه بأن تقدم بالشكر الجزيل إلى سعادة ممثلة الهند الرئيس الحالي للمؤتمر على إتاحتها الفرصة له لإلقاء كلمة بلده في هذا المحفل الدولي الذي تزداد أهميته في ظل التحديات الكبرى في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما تقدم بالشكر إلى الممثل الدائم لهنغاريا لعمله الدؤوب من أجل تحريك عجلة المؤتمر إلى الأمام. وأغتنم الفرصة للإشادة بالجهود الطيبة لأمين عام المؤتمر ولأمانة المؤتمر لجهودهما المخلصة في إنجاح أعمال المؤتمر طيلة فترة انعقاد.

وخاطب الحضور قائلاً إن حكومة بلده تؤمن إيماناً مطلقاً، بضرورة احترام وتنفيذ معاهدات واتفاقيات نزع السلاح وعدم انتشاره وتؤكد دعمها للترتيبات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح والسيطرة على التسليح ومنع الانتشار. وتأسيساً على ذلك انضم العراق إلى اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وإلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في هذا العام، حيث صادق عليها وعلى البروتوكول النموذجي الإضافي الملحق بنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والعراق الآن في المراحل الأخيرة من التصديق على معاهدة حظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الذخائر العنقودية بعد أن وافق عليهما مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقال إن مؤتمر نزع السلاح بصفته المنبر التفاوضي الوحيد والمتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح يمر بمنعطف حاسم للغاية مما يستدعي بذل الجهود المضاعفة للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلي طموح جميع الدول الأعضاء وبما يتفق مع النظام الداخلي وإحراز تقدم فيه تحقيقاً لمعدل النجاحات الذي سبق لهذا المحفل التفاوضي أن حققها من قبل.

ومضى مخاطباً الحضور فقال إن نزع السلاح النووي يجب أن يحظى بأولوية المؤتمر وفقاً للدور الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨، إضافة إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة عام ١٩٩٦ إذ إن الطبيعة المدمرة لهذه الأسلحة تجعل القضاء عليها تماماً وبشكل نهائي ضرورة لبقاء الجنس البشري، وإن استمرار وجودها يبقى مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ومن هنا يدعو بلده إلى ضرورة بدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد بما في ذلك اتفاقية الأسلحة النووية.

وأضاف أنه رغم الخطوات الإيجابية التي شهدتها الساحة الدولية مؤخراً إلا أن استمرار الاحتفاظ بالجزء الأكبر من الترسانات النووية وتطوير أصناف جديدة من هذه الأسلحة ونظم

إبصارها لا يزال مبعثاً للقلق. ولا بد من الاتفاق لإقرار صك قانوني دولي مُلزم لإعطاء ضمانات للدول غير النووية يطمئنها بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية من جانب الدول التي تملك هذا السلاح، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق التقدم نحو هذا الهدف. ورغم أن ضمانات الأمن تُعد عنصراً حيوياً وخطوة هامة في هذا الطريق فضلاً عن كونها مطلباً عادلاً ومشروعاً للدول غير النووية التي تخلت طواعية عن أية خيارات نووية عسكرية بانضمامها للمعاهدة إلا أنها لا يمكن اعتبارها بديلاً عن الهدف المنشود المتمثل بالنزع التام للأسلحة النووية.

وأضاف أن العراق يدعم إقرار معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية وقابلة للتحقق دولياً وبفعالية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية وغيرها من المتفجرات، كما يعتبر الفضاء الخارجي إرثاً مشتركاً للبشرية وينبغي استكشافه لأغراض سلمية فقط، فقد تقود عسكريته إلى سباق تسلح لا يخدم البشرية جمعاء ويجب منع وقوع مثل هذا التسابق. وعلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في مسألة اعتماد صك دولي لمنع عسكرة الفضاء الخارجي بأقرب وقت ممكن.

كما يؤيد العراق قضية توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح وتعيين منسق خاص لهذا الغرض، خاصة وأن العراق كان أحد ثمرات هذا التوسيع، مُعربين عن أملنا أن يتمكن المؤتمر من إحراز تقدم ملموس بهذا الصدد خلال هذا العام، إذ إن توسيع عضوية المؤتمر سيساعد على تنشيط هذا المنبر التفاوضي عبر جلب أفكار جديدة وزيادة الشفافية والديمقراطية.

وأكد دعم العراق لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كخطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية. وانطلاقاً من هذا المبدأ، أيد وساهم في الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شتى الأقاليم الجغرافية، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط. وأعرب عن دعوة العراق للمجتمع الدولي من خلال المؤتمر إلى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١، مؤكداً أن الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية يتطلبان إزالة أسلحة التدمير الشامل كافة وفي مقدمتها الأسلحة النووية تطبيقاً للهدف الذي نصت عليه الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تُعتمد سنوياً وبتوافق الآراء.

وإن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا بد أن يتم التمهيد له بخطوات أساسية منها شروع إسرائيل في نزع سلاحها النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن موقف بلده هذا يمثل موقف الدول العربية والذي عكسه بيان قادتها المجتمعين في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بغداد، في فقرتيه ٢٤ و٢٥، حيث نصت الفقرة ٢٥ على الترحيب بالخطوات العملية التي أقرها مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وخاصة فيما يتعلق بإقامة مؤتمر هلسنكي حول إخلاء منطقة الشرق

الأوسط من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل، والذي كان من المفترض أن يُعقد أواخر العام الماضي في فنلندا، إلا أنه مع الأسف تم تأجيل المؤتمر بسبب ذرائع غير مقبولة ولا مرجعية لها فذريعة الأوضاع الإقليمية المتوترة ليست مبرراً لتأجيله بل تُعتبر حافزاً لعقده في موعده، لأنه سيساعد، وبالتأكيد، على تحقيق الاستقرار في المنطقة خاصة أن كل دول المنطقة، ما عدا إسرائيل، أكدت مشاركتها فيه؛ وإن انتكاسة الجهود الدولية الرامية إلى إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وعرقلة أي جهود مبدولة لمنع الانتشار النووي سيؤدي بالتأكيد إلى انهيار منظومة معاهدة عدم الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، ويجعلها غير ذات جدوى في توفير الأمن للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إزاء مخاطر التسلح النووي والانتشار النووي في الشرق الأوسط الأمر الذي يستدعي مراجعة الدول الأعضاء لسياساتها.

وفي الختام كرر دعوته إلى ضرورة تحقيق الهدف الرئيسي للمؤتمر من خلال مضاعفة الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلي طموحات جميع الدول الأعضاء في هذا المجال. وأعرب عن كبير أمله في أن يكون العالم آمناً، خالياً من أسلحة الدمار الشامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكرت السيد خضير الخزاعي على بيانه وكلماته الرقيقة. وأعربت عن رغبتها في تعليق تلك الجلسة لبرهة قصيرة، من أجل مرافقة نائب رئيس العراق الموقر لدى مغادرته القاعة.

وعلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلنت عن استئناف الجلسة العامة.

ورحبت بضيف المؤتمر، السيد ميروسلاف لايتشاك، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية لسلوفاكيا.

وقالت إنه من دواعي سرورها أن تتشرف بدعوة وزير الخارجية ليأخذ الكلمة.

السيد لايتشاك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): خاطب الرئيسة مستأذناً أن يبدأ بتهنئتها على توليها رئاسة المؤتمر، ومعرباً عن تمنياته لها بالنجاح الباهر في ما تبذله من جهد لتوجيه دفعة تلك الهيئة. وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى الاسترشاد بقيادتها للمؤتمر. وأكد دعم سلوفاكيا لها خلال فترة رئاستها.

وأعرب أيضاً عن الشكر لسلفها، السفير اندراش ديكاني ممثل هنغاريا، على جهده الدؤوب في سبيل بدء نشاط موضوعي في مؤتمر نزع السلاح.

وقال إنه سيبدأ بالتطورات التي طرأت مؤخراً والتي تزعزع الأمن الجماعي لأعضاء المؤتمر، وتشكل انتكاسة أخرى لرغبتهم المشتركة وسعيهم الجماعي لصون السلام والأمن ودفع جهود نزع السلاح وعدم الانتشار العالمية تجاه تحقيق أهدافها.

وأضاف أن كوريا الشمالية أجرت تجربتها النووية الثالثة في ١٢ شباط/فبراير، مما يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وأعرب عن الرفض القاطع لمثل تلك الأفعال غير المسؤولة والاستفزازية والاحتجاج عليها، قائلاً إنها تشكل خرقاً لالتزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الدولية. وأضاف أن جمهورية سلوفاكيا تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن توقف فوراً أعمالها الاستفزازية وتمتنع عن إتيان أي فعل من شأنه أن يزيد حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية ويقوض الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حلول سلمية في المنطقة. وناشد كوريا الشمالية أن تتخلى عن أسلحتها النووية وبرامجها للقذائف بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وأن توقف جميع الأنشطة ذات الصلة وتمتثل لجميع التزاماتها الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وأضاف أنه من المدهش في ظل تلك الظروف، التي تحقيق فيها الأخطار بالأمن الدولي ويواجه فيها المجتمع الدولي تهديداً كبيراً وانتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما في ذلك انتهاك نظام عدم الانتشار، أن يدور نقاش أعضاء المؤتمر حول ما إذا كان يتعين عليهم الشروع في مفاوضات بشأن المسائل الملحة لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وأعرب عن الأسف لأن مؤتمر نزع السلاح فشل، مرة أخرى، في الوفاء بالتزامه بشأن وضع برنامج للعمل، وأخفق من ثم في الاستجابة للكثير من مطالب المجتمع الدولي، بما في ذلك ما طلبه الأمين العام للأمم المتحدة، الذي حث أعضاء المؤتمر مؤخراً على "إحياء المفاوضات الموضوعية دون إبطاء". ولا ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتجاهل نداءات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ضوء الولاية الممنوحة له والدور المنوط به، ويجب عليه أن يأخذ توصياتها في اعتباره عند وضع برنامج عمل.

وأعرب عن خيبة أمله لأن الطموحات الفردية تطغى على المصالح الأمنية العالمية وتعوق تقدم المجتمع الدولي تجاه إنجاز المسائل التي من شأنها أن تعزز أمن الجميع.

كما أن حالة الجمود المستمر في المؤتمر وركود مجهودات تعزيز معايير نزع السلاح النووي وعدم انتشاره ودفعها إلى الأمام تشكل خطراً على بيئة الأمن العالمي، وبخاصة بيئة نزع السلاح. وتسفر الآليات التي تعجز عن تأمين تلك البيئة وتعزيزها عن مخاطر تهدد بإحداث تغييرات في معالمها. ويجب على المؤتمر منع حدوث هذا التآكل. ويجب على أعضاء المؤتمر من أجل حماية تلك البيئة أن يغيروا مواقفهم وأساليبهم في توفير الحماية.

ومن الواضح أن استمرار الجمود أمر لا يحتمل.

وأعرب الوزير عن التزام بلده الكامل بالعمل على إيجاد عالم أكثر أماناً للجميع. ويشكل نزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي، أداة هامة وقادرة على تقليص المسافة التي تفصل المؤتمر عن تحقيق ذلك الهدف.

وقد دأبت سلوفاكيا على التعامل مع مبدأ التعددية باعتباره محور مساعي المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حلول مشتركة وموحدة للقضايا العالمية، بما في ذلك نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وهي لا تزال ترى أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لبحث مسائل نزع السلاح. وهي تؤمن بأن المؤتمر من الأهمية بحيث لا يحتمل استمرار توقف أنشطته والجمود الذي يلفه. وهي أشياء تترتب عليها عواقب وخيمة للمؤتمر من حيث مصداقيته وأهميته على صعيد استيفاء جميع الاحتياجات الأمنية الراهنة.

وتتحمل الدول الأعضاء في المؤتمر مسؤولية خاصة في هذا الصدد، ويجب ألا تساعد على استمرار الوضع الراهن. ويجب عليها تولي زمام القيادة، وعلى الآخرين تقفي خطاها. وسيأخذ الآخرون زمام المبادرة إن هي أخفقت في ذلك. وسيستنى البحث عن طرائق ووسائل بديلة إن أمكن توحيد صفوف عدد كاف من الأعضاء وإشراكهم في العملية.

ولا يمكن أن يتغاضى المؤتمر عن التطلعات إلى فتح سبل أخرى لنزع السلاح ودفع عجلة مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي، قرارين أنشأت بموجبهما فريقاً عاماً مفتوح باب العضوية من أجل "وضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف" وفريقاً من الخبراء الحكوميين سيبدأ عمله في السنة المقبلة لإعداد توصيات بشأن المنطلقات الممكنة لوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وأعرب الوزير عن تأييد بلده للقرارين المذكورين، بهدف إيجاد مُعاملٍ دفع جديد وتوليد زخم إضافي لتنشيط آليات نزع السلاح القائمة وتيسير شروع مؤتمر نزع السلاح في أعماله الموضوعية بشأن هذه المسائل.

وقال إن بلده لم يتخل عن قناعته بأن هذا المؤتمر لا يزال أفضل مكان لإنتاج صكوك عالمية ذات أسس سليمة وقابلة للتطبيق. وأضاف أن مفهوم المؤتمر يتيح إمكانية إيجاد حلول عالمية بفضل التفاوض.

وأعرب عن إيمان بلده بأن هذه الهيئة أداة محورية في المفاوضات وعنصر رئيسي من عناصر آلية نزع السلاح المتكاملة، ولا يسعه أن يدع سفينة المؤتمر تغرق لا لشيء إلا لأن أعضاءه محجمون عن اتخاذ أي إجراء.

وقال إن بلده يدرك أن هناك أولويات متنوعة للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. لكنه أعرب عن القلق الشديد لأن المؤتمر قد وصل إلى طريق مسدود لعدم قدرته على إجراء مفاوضات، لا بسبب عجزه عن التفاوض ولكن لإخفاقه في الاتفاق على برنامج عمل مباشرة التفاوض.

وقال إن أعضاء المؤتمر يحتاجون إلى إظهار مزيد من المرونة، وإلى أن ينعكس ذلك في هيئة ثقة وطمأنينة في البيئة العالمية، وأن يفضي إلى تطورات تساعد في التغلب على اختلاف الآراء، من أجل الخروج من المأزق الراهن. وأضاف أنهم يستطيعون إحراز تقدم من خلال المشاركة عوضاً عن الإنفاذ، وبطريقة شاملة وليس انتقائية.

وأعرب عن استمرار تأييد سلوفاكيا للشروع فوراً في التفاوض بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، لتكون جزءاً من هيكل بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وقال إن بلده يؤمن بأن هذه المعاهدة ستجد المكان المناسب لها في إطار شامل من الصكوك المتآزرة.

وأضاف أن بلده يرى مثلما ترى بلدان أخرى أن هذه المعاهدة ستتيح فرصة فريدة لإنشاء نظام غير تمييزي تتساوى فيه التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، وأن ذلك سيجتهد للمؤتمر إمكانية المضي في تعزيز جهوده المشتركة الرامية إلى منع استعمال تلك المواد في إنتاج الأسلحة النووية أو وقوعها في أيدي الجماعات المرتبطة بالإرهاب. وأنه ينبغي للمؤتمر أن يعمل على تعظيم محتوى ذلك الصك من معايير عدم الانتشار ونزع السلاح إلى الحد الأقصى.

وقال إن الأمن العالمي قد تأثر بلا شك بضعف الرقابة على تجارة الأسلحة التقليدية. ولذلك السبب تدعم سلوفاكيا بقوة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة، في هيئة صك قانوني دولي لتنظيم المتاجرة في الأسلحة التقليدية ومكافحة الاتجار غير المشروع بها في ذات الوقت.

وأعرب عن الأسف لأن المؤتمر أخفق في التوصل إلى توافق في الآراء واعتماد المعاهدة في مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي، في تموز/يوليه ٢٠١٢، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها جميع الأطراف المعنية. وقال إنه يؤمن مع ذلك، بأن هناك عزماً مشتركاً على تغيير الحالة في هذا المجال، وبأن المؤتمر قادر على تحويل الالتزامات إلى أفعال.

وأعرب، في هذا الصدد، عن الاعتراف بأن تقدماً ملموساً قد أحرز تجاه التوصل إلى اتفاق نهائي وأضاف أنه يؤمن بقدرة المؤتمر على إكمال مهمته، وأنه يجب عليه إكمالها وإيجاد حل يساعد على اعتماد تلك المعاهدة. وقال إن سلوفاكيا لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بكفالة إبرام معاهدة دولية جادة وفعالة وملزمة قانوناً لتجارة الأسلحة. وأعرب عن قناعته بأن المؤتمر قادر، إذا توفرت الإرادة السياسية الكافية، على التوصل إلى توافق في الآراء والخروج بنتيجة مقبولة للجميع.

وقال إنه يرى، من منظور جعل الأشياء قابلة للتنفيذ، أن عملية إبرام معاهدة تجارة الأسلحة تشكل مثلاً إيجابياً على إمكانية التفاوض بشأن تحديد ونزع السلاح في إطار الأمم المتحدة.

وفي الختام، أعرب الوزير عن رغبته في أن يؤكد من جديد استعداد وفد بلده للعمل مع جميع الشركاء بهدف إنهاء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح ودفع عجلة المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكرت السيد ميروسلاف لايتشاك على بيانه وعلى كلماته الطيبة.

وأعربت عن رغبتي في تعليق الجلسة لفترة قصيرة من أجل مرافقة نائب رئيس وزراء سلوفاكيا ووزير خارجيتها لدى مغادرته قاعة المؤتمر.

وعلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلنت عن استئناف الجلسة العامة.

وأعربت عن الترحيب بالضيف، السيد لوفسانفاندان بولد، وزير خارجية منغوليا.

وقالت إنه من دواعي سرورها أن تتشرف بدعوة وزير خارجية منغوليا الموقر ليأخذ الكلمة. ومنحت الكلمة لسيادته.

السيد بولد (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): قال إنه يتشرف كثيراً بمنحه الفرصة لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح في تلك القاعة التاريخية. وأعرب عن التهنية الخالصة للرئيسة على توليها رئاسة تلك الدورة للمؤتمر. وقال إن وفد منغوليا يؤكد دعمه الكامل لها وتعاونها التام معها، ويتمنى لها النجاح الباهر في ما تبذله من جهد لتطوير عمل مؤتمر نزع السلاح في تلك السنة.

وقال إن نصف سنة قد انقضى منذ تشكيل حكومة الإصلاح الجديدة في منغوليا، معرباً عن سروره لأن يؤكد استمرارية سياسة بلده الخارجية، وبخاصة تأكيد أن منح الأولوية المتقدمة للقضايا الأساسية في جدول أعمال المؤتمر لم يتغير. وأضاف أن حكومة منغوليا ستواصل المشاركة بنشاط في العمل على تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وتشدد منغوليا كثيراً على ضرورة صون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نظامها، بوصفها من الصكوك الرئيسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وأعرب عن تأييد بلده للمبادرات التي تعزز التنفيذ النشط لخطة عمل عام ٢٠١٠، التي عززت النظام الدولي لعدم انتشار السلاح النووي. ويحدو منغوليا الأمل في أن تشكل جميع الدورات الثلاث للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ٢٠١٥، مرشداً لخطى المؤتمر تجاه دورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار.

وعلى الرغم من أهمية جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، تولي منغوليا أهمية كبرى لنزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، تشيد منغوليا بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي، حيث اعتمدت ثلاثة قرارات أساسية تتعلق بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين معني بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد

الانشطارية، وإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني نزع السلاح النووي، وعقد اجتماع رفيع المستوى في ٢٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك.

وقال إن بلده يرى أن المعاهدة المستقبلية لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن أن تخدم أهداف المؤتمر بشقيها، نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وأعرب عن تأكيده مجدداً في ذلك اليوم، تأييد منغوليا لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار برنامج عمل متوازن. وأضاف أن منغوليا ترى أن تلك المعاهدة ستكون أداة مفيدة متعددة الأطراف لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وتشكل خطوة إلى الأمام تجاه نزع السلاح النووي.

وقال إن التحدي الذي يمثله انتشار الأسلحة الصغيرة وما يتصل بها من مواد لا يزال مدرجاً في جدول أعمال بلده لتلك السنة. وعلى الرغم من أن المؤتمر المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة قد أحقق في ذلك العام في اعتماد صك ملزم قانوناً، على أساس أعلى مستوى ممكن من المعايير الدولية الموحدة، بشأن نقل الأسلحة التقليدية، لا يزال الأمل يحدو منغوليا في أن تتمكن الدول الأطراف من إبرام معاهدة قوية وفعالة وملزمة قانوناً في مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، المقرر عقده في آذار/مارس في نيويورك.

وأضاف قائلاً إن منغوليا تؤمن بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يسهم بقدر كبير في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتوسيع نطاق نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه، والمضي قدماً تجاه تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

وقد شهد العام الماضي الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان منغوليا خلو أراضيها من الأسلحة النووية. وتحظى هذه المبادرة بتأييد دولي واسع النطاق في الوقت الحاضر، نتيجة العمل الشاق الذي نفذ خلال العقد الماضيين من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، في دورتها السابعة والستين، قراراً بشأن "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، ورحبت بالإعلان الذي أصدرته منغوليا، وكذلك بالإعلان المشترك الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، بعد التوقيع عليه في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وأعرب الوزير، في ذلك الصدد، عن رغبته في أن يعرب مرة أخرى، باسم منغوليا، عن خالص التقدير لجميع الدول الأعضاء لما تقدمه من دعم قيم، بما في ذلك جميع الدول المشاركة في تقديم مشروع ذلك القرار. وأعرب عن تقدير منغوليا العظيم لالتزام الدول الخمس الدائمة العضوية باحترام مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وعدم الإسهام في أي عمل من شأنه انتهاك ذلك المركز. وقال إن منغوليا ستواصل سعيها إلى الحصول على ضمانات أمنية كاملة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على وضعها الفريد. وأعرب عن الرأي بأن الجهود التي يبذلها بلده في ذلك الاتجاه تشكل دلالة واضحة على إسهامه الملموس تجاه تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وأضاف أن بلده يؤيد بقوة الاستمرار في تشجيع الاتجاه إلى تعزيز قدرات المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية، وكذلك تشجيع إنشاء مناطق جديدة. وأعرب عن استعداد منغوليا للإسهام في تعزيز العمل على تحقيق هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية عن طريق المفاوضات والتعاون، والهدف الأوسع نطاقاً المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة شمال شرق آسيا بأكملها، مستفيدة في ذلك من الخبرة التراكمية التي اكتسبتها حتى ذلك الوقت من خلال معالجة حالتها الفريدة.

وأعرب عن الأسف لتأجيل انعقاد المؤتمر المعني بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وأعرب في الوقت نفسه عن تأييد بلده لعمل الميسر، السيد لايفافا، وعن أمله في أن تبذل جميع الأطراف الفاعلة المعنية قصارى جهدها لعقد المؤتمر دون مزيد من التأخير.

وأضاف أن وفد بلده من ضمن الأغلبية التي تؤمن بأن مؤتمر نزع السلاح هو أفضل مكان لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وأنه ينبغي بذل الجهود من أجل تكريس سلطته وتعزيزها.

وقال إن منغوليا تتطلع إلى إيجاد حل جدي لحالة الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح وتؤيد الجهود الدولية الرامية إلى إعادة تنشيط أعماله. وأضاف أنه يرى أنه يتعين، في ضوء الحالة الراهنة، البحث عن نهج مبتكرة بغرض تيسير استئناف مفاوضات هادفة لنزع السلاح.

وأختتم بيانه بالتأكيد مجدداً على التزام منغوليا بنزع السلاح العام الكامل، وعلى أن وفد بلده لا يزال على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء حتى تتكامل دورة ذلك العام بالنجاح، وأن منغوليا تأمل مخلصاً في أن ينشط المؤتمر أعماله ويعود إلى الوفاء بالدور المنوط به، وأن يستأنف مهمته الأساسية المتمثلة في التفاوض بشأن إبرام معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكرت وزير خارجية منغوليا الموقر، السيد لوفسانفاندان بولد، على بيانه وكلماته الطيبة.

وأعربت عن رغبتها في تعليق الجلسة لفترة قصيرة من أجل مرافقة وزير خارجية منغوليا لدى مغادرته قاعة المؤتمر.

علقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلنت عن استئناف الجلسة العامة.

وأعربت عن سرورها بأن ترحب بوجود السيد خالد بن محمد آل العطية وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري، في القاعة.

وأضافت أنه يشرفها أن تعطيه الكلمة.

السيد آل العطية (قطر) (تكلم بالإنكليزية): توجه بالشكر إلى الرئيسة، وأوضح أنه سيدلي ببيانه باللغة العربية.

(تحدث بالعربية)

وطلب أن يسمح له بأن يتقدم في البداية بالتهنئة إلى سعادة السفيرة سوغانا ميهاتا بتوليها منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأن يُشيد بجهود الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ومدير مكتب الأمم المتحدة في جنيف، السيد قاسم جومارت توكايف، والتزامه المستمر بدعم وحث المؤتمر على استعادة دوره المحوري في معالجة القضايا المتعلقة بنزع السلاح.

وقال إنه لا يخفى على جميع الأعضاء ملاحظة الآثار السلبية لبرامج التسليح التي تتسابق فيها الدول في ضوء ما تحرزه من تقدم تكنولوجي، مما أدى إلى ارتفاع نفقات إنتاجها بنسبة كبيرة، واضطرت شعوب كثيرة في ضوء إحساسها بالخطر من تسليح جيرانها إلى تخصيص جزء من دخلها القومي لقطاع الدفاع على حساب التنمية المستدامة المنشودة. ومن المؤكد أننا نستطيع أن نحز تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لو تم إعادة تخصيص بعض الموارد التي تُنفق على التسليح إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة تغيير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والفقر. وفي هذا الإطار، نأمل أن يتمكن المؤتمر، بصفته المتعدى الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، من التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن أثناء دورته لعام ٢٠١٣، يأخذ بعين الاعتبار المشاغل الأمنية لجميع الدول ويتفق مع النظام الداخلي كي يتم الانتقال إلى مرحلة متطورة من مراحل نزع السلاح، الأمر الذي يُعيد ثقة المجتمع الدولي بمصادقية وفاعلية هذا المؤتمر، ويؤكد قدرته على الاستمرار في عقد المعاهدات الدولية بما يسهم في دعم وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وأود أن أشير هنا إلى أهمية توافر الإرادة السياسية الحقيقية والمرونة بين الدول الأعضاء في المؤتمر من أجل كسر حالة الجمود التي يعانها منها المؤتمر منذ عام ١٩٩٦ من أجل المضي قدماً نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، فقد حان الوقت كي يقوم مؤتمر نزع السلاح، باعتباره شأنًا دولياً تنعكس آثاره على جميع العالم، بمراجعة توسيع عضويته والسماح بمشاركة أكبر من جانب الدول غير الأعضاء والمجتمع المدني ليكون أكثر تمثيلاً وديمقراطية ورفده بأفكار جديدة تسهم في تحقيق أهدافه. وفي هذا الصدد، فقد عبّرت دولة قطر عن رغبتها في الانضمام، كدولة عضو في مؤتمر نزع السلاح، حيث تم إرسال طلب الانضمام إلى أمانة المؤتمر في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢، وذلك إيماناً منها بأن مؤتمر نزع السلاح وفي ضوء الإنجازات التي حققها في السابق في التفاوض والنجاح بعقد اتفاقيات مهمة في مجال نزع السلاح فإن أهميته وجدواه ما زالتا موجودتين. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم تعيين مقرر خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر بعيداً عن الحسابات والاختلافات السياسية.

وانطلاقاً من قناعة بلده وسعيه الدائم إلى دعم كافة جهود نزع السلاح في العالم من أجل تعزيز الاستقرار والأمن والسلم انضمت وصادقت دولة قطر على العديد من الاتفاقات الدولية الرئيسية في مجال نزع السلاح من أهمها معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT)، واتفاقية الأسلحة البيولوجية (BWC) واتفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT). وأكد التزام بلده الكامل بتنفيذ جميع أحكام ومتطلبات هذه الاتفاقيات. وعلى المستوى الوطني أنشأت دولة قطر عام ٢٠٠٤ اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة وهي تضم ممثلين من عدد من وزارات ومؤسسات الدولة المعنية بهدف تقديم المشورة للجهات الحكومية المختصة في كل ما يتصل بالمسائل المتعلقة بحظر الأسلحة بجميع أنواعها، والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقيات الدولية المعنية بحظر الأسلحة بجميع أنواعها والتي انضمت إليها الدولة أو صادقت عليها، وإعداد وتنفيذ البرامج اللازمة للتوعية بمضمون الاتفاقيات الدولية الخاصة بحظر الأسلحة. وانسجاماً مع مواقف دولة قطر التي تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم، استضافت الدولة العديد من المؤتمرات والندوات حول قضايا نزع السلاح ومنها: مؤتمر منع انتشار الأسلحة النووية في الخليج العربي في شهر آذار/مارس ٢٠١٢ مناقشة موضوع منع انتشار السلاح النووي في منطقة الخليج العربي لدعم فكرة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية؛ ونظمت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وبالتعاون مع المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية، ندوة اتفاقية الأسلحة وإدارة السلامة والأمن الكيميائيين للدول الآسيوية الأعضاء في المنظمة وتم خلالها افتتاح مركز قطر الإقليمي للتدريب لحظر الأسلحة والذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط وآسيا؛ كما تم تأسيس فريق عمل وطني من أجل وضع الأطر القانونية والتشريعية للمؤسسات التي ستتولى إدارة وتنظيم استفادة دولة قطر من التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، مع التأكيد على التزامنا بأعلى معايير السلامة والأمن، ومبادئ الشفافية والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقال إن دولة قطر تؤكد حرصها على دعم الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتود أن تُعبر عن أسفها وقلقها الكبير من تأجيل مؤتمر هلسنكي الذي كان من المقرر عقده في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وذلك على الرغم من حسن النوايا والاستعداد الذي أبدته كافة دول المنطقة للمشاركة في المؤتمر وفي الموعد المحدد له عدا إسرائيل وهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ولا شك أن تأجيل عقد المؤتمر من شأنه، فضلاً عن انعكاساته السلبية على الأمن الإقليمي والعالمي، أن يفقد القرارات الدولية قيمتها بعدم تطبيقه التطبيق الأمثل ويولد إحباطاً متزايداً لدى الشعوب في عدالة النظام الدولي ومؤسساته ودوله. لذا، فإننا نتطلع إلى عقد المؤتمر في وقت لاحق من هذا العام. وأكد على ضرورة ممارسة كافة الضغوط الدولية على إسرائيل لمشاركتها في هذا المؤتمر ومنعها من وضع العراقيل أمامه وضمان التزامها بما

سينتج عنه وذلك تعزيزاً للسلام والأمن في المنطقة وتوطيداً لمنظومة عدم الانتشار العالمية. وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد بشدة على أهمية انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية كخطوة مهمة نحو تعزيز السلام والأمن في المنطقة، وتجنّب الدخول في سباق تسلح يهدد أمن المنطقة ويعوق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أكد على حق كافة الدول في الحصول على الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية بعيداً عن التمييز ووفقاً للتعهدات القانونية المعنية ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وبالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ورحب في الختام باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٥٦/٦٧ وما نص عليه من إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لوضع مقترحات تحقق مزيداً من التقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي، وتحقيق تقدماً حقيقياً في مجال أعمال مؤتمر نزع السلاح مما يسهم في تدعيم النظام الدولي لحظر الانتشار النووي وإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية لتحقيق الأمن والسلام الدوليين. وأكد على حرص دولة قطر والتزامها بدعم مفاوضات نزع السلاح وتنفيذ جميع التزاماتها في مجال نزع السلاح وتحقيق الأمن والسلام الإقليمي والعالمي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكرت الدكتور خالد بن محمد آل العتيبة، وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري، على بيانه وكلماته الطيبة.

وأعربت عن رغبتها في تعليق الجلسة لفترة قصيرة من أجل مرافقة وزير الدولة الموقر لدى مغادرته قاعة المؤتمر.

علقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): رحبت بالضيف الموقر، السيد أليكسي فولكوف، نائب وزير خارجية كازاخستان. وأعربت عن سرورها لأن تدعوه إلى مخاطبة المؤتمر. ومنحت الكلمة لسيادته.

السيد فولكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن رغبته في أن يبدأ بتهنئة الممثلة الدائمة للهند، سوجاتا ميهتا، على توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وقال إنه على ثقة بأن خبرتها الواسعة وقيادتها الحكيمة ستساعدان الأعضاء في تحقيق هدفهم المشترك المتمثل في التغلب على الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح، وبدء المفاوضات الموضوعية المدرجة في جدول أعماله.

وأضاف أن كازاخستان ترى أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف والدائم لمناقشة الآليات الرئيسية لتعزيز الأمن الدولي. وأعرب عن الأمل في أن يبذل الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة قصارى جهده لوضع مقترحات بشأن دفع مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف إلى الأمام. وقال إنه يرى أن من غير

المعقول أن تعلق أعمال المؤتمر إلى حين نشوء مناخ سياسي مناسب، أو أن يجري التفاوض بشأن أية مسألة خارج إطار مؤتمر نزع السلاح.

وأضاف أن نجاح أي صك متعدد الأطراف يقاس، في المقام الأول، من خلال كفاءته، التي ينبغي أن تستند قبل كل شيء إلى اكتساب الصك الصفة العالمية واتباعه نخباً متوازناً ومراعاته لجميع مصالح الأطراف المعنية كافة. ومن المؤكد أن هذه الأشياء لا تحدث بين عشية وضحاها، وينبغي أن يتهيأ الأعضاء لتقبل هذه الحقيقة.

وأوضح أن بلده يؤيد، كما ذكر مراراً وتكراراً مقترحات الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بشأن تنشيط أعماله، علاوة على المبادرات الأخرى الرامية إلى بث الروح في عمل المؤتمر، بما في ذلك عقد اجتماع خاص رفيع المستوى، وتعيين ثلاثة منسقين خاصين، وكذلك إنشاء فريق من الشخصيات البارزة من أجل إيجاد مخرج من ذلك الطريق المسدود.

ويتعين على الأعضاء قبح زناد أفكارهم بشأن تنقيح النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح وإصلاح نظام عمله. وينبغي أن يكون توافق الآراء بشأن كفالة حماية مصالح جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو أي معيار آخر، هو المعيار الأساسي. إذ يتعين معاملة الجميع على قدم المساواة في المسائل الأمنية والدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وأضاف قائلاً كازاخستان تؤيد بقوة توسيع نطاق عضوية المؤتمر. وهو يرى أن التوسع في إشراك المجتمع الدولي والمجتمع المدني في عملية نزع السلاح حري بأن ينتج عملاً مجدياً يتسم بروح الأمم المتحدة.

وقال إن معظم أعضاء المؤتمر لا يخامرهم شك في أنه ينبغي بدء المفاوضات بشكل متزامن في المجالات الرئيسية الأربعة جميعها. وأعرب عن استعداد وفد بلده للعمل عن كثب مع جميع الأطراف المعنية من أجل اعتماد برنامج عمل متوازن للمؤتمر.

وقال إن كازاخستان تدعو بقوة إلى التوقيع على صك متعدد الأطراف وشامل وملزم قانوناً بشأن القضاء على الخطر النووي. وأضاف أن كازاخستان، وهي البلد الذي تخلى طوعاً عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم وأغلق أكبر موقع للتجارب النووية في سيميپالاتينسك، لا ينفك يعرب عن تأييده الثابت لنزع السلاح النووي الشامل.

وشدد على ضرورة التركيز على مبادرة رئيس كازاخستان المتعلقة بإعداد واعتماد الأمم المتحدة إعلاناً عالمياً بشأن عالم خال من الأسلحة النووية. وقال إن كازاخستان تدعو جميع البلدان المهتمة إلى المشاركة في المشاورات الرامية إلى صياغة نص مقبول للجميع لهذه الوثيقة.

وأضاف أن كازاخستان ترى أيضاً أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها في مختلف أرجاء العالم يشكل تدبيراً عملياً معقولاً لكفالة عدم الانتشار. ومن الضروري تشجيع تلك المبادرات وتيسير الترويج لها. وأعرب عن الأمل في أن يتمكن المؤتمر من تنفيذ احد

أهم بنود مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وأعرب عن رغبته في إبراز تصميم الأطراف في المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا على إكمال عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المعاهدة، وعن استعدادها للدخول في حوار مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن التوقيع على بروتوكول يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية. وقال إن كازاخستان تعكف، بوصفها الرئيس الحالي للمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، على صياغة مشروع معاهدة بشأن التعاون لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية ومكافحة الإرهاب النووي في المنطقة، بغرض إتاحة الفرص للاستخدام السلمي للطاقة النووية. وأضاف أنه من المقرر أن يعقد في نيسان/أبريل الجاري، في ألمآتي، اجتماع للخبراء القانونيين بشأن التوقيع على بروتوكول للضمانات الأمنية السلبية.

وقال إن بلده يؤمن بأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك معالجة مشاكل أمن الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، من المسائل الأساسية على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وأضاف أن وفد كازاخستان يعطي أولوية متقدمة لمسألة التفاوض في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وسيشكل إبرام هذه المعاهدة خطوة رئيسية على طريق منع انتشار السلاح النووي.

وقال إنه لوحظت بعض التطورات الإيجابية في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٢: وهو انعقاد كل من مؤتمر قمة سيول للأمن النووي والجلسة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. وأضاف أن هذه الأحداث أعطت زخماً جديداً لعملية نزع السلاح، وساهمت في زيادة تعزيز المعاهدة.

وأعرب عن رغبته في أن يؤكد، في ضوء ما ذكر، ثقة بلده في أن عدداً من التظاهرات الهامة الأخرى التي ستعقد في عام ٢٠١٣، بما في ذلك عقد مؤتمر في أوصلو بشأن التبعات الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية، والمؤتمر الثاني المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في نيويورك، والاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥، في جنيف، ستكون بالنجاح وتعزز الحوار المثمر.

وأعرب أيضاً عن الأمل في أن يشكل اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إسهاماً كبيراً في بناء عالم أكثر أمناً وخال من الأسلحة النووية.

وأضاف أن الوقت الراهن شهد، في ٢٦ شباط/فبراير، في ألمآتي بكازاخستان، بدء مفاوضات الجولة الجديدة من المحادثات السادسة الأطراف بشأن برنامج إيران النووي. وأعرب عن الأمل في أن يكون هذا الحدث عنصراً أساسياً في تعزيز تقارب النهج، وأن يسهم في التوصل إلى تسوية سلمية لهذه المسألة المهمة. وقال إنه لا شك في أن التطورات الإيجابية المتمثلة في عقد تلك المفاوضات حرية بأن تعزز، ليس فقط الاستقرار الإقليمي، بل ونظام الأمن العالمي بأسره. وأعرب عن استعداد حكومة كازاخستان لبذل قصارى جهدها من أجل كفالة نجاح الاجتماع.

وقال إن الحكومة مستعدة للإسهام في جهود القضية النبيلة المتمثلة في عدم انتشار الأسلحة النووية وتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأضاف أنها عرضت، في ذلك الصدد، استضافة مجمع دولي للوقود النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأعرب عن الاعتقاد بأن إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية شرط مسبق مهم وضروري من أجل نزع السلاح النووي. وأعرب عن ترحيب بلده بقرار الرئيس أوباما المتعلق بالسعي إلى الحصول على تصديق مجلس الشيوخ على هذه المعاهدة، وعن الأمل في أن يمثل ذلك إشارة هامة إلى البلدان الأخرى كي تحذو حذوه.

وقال إن بلده يدين بشدة التجربة النووية التي قامت بها كوريا الشمالية، منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأضاف في ذلك الصدد، أن كازاخستان تدعو إلى أن تستأنف فوراً المحادثات السادسة الأطراف بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وتحت بيونغ يانغ على الإحجام عن اتخاذ أية خطوات قد تؤدي إلى تصعيد التوتر.

وقال إن صدور قرار من الجمعية العامة بشأن إعلان يوم ٢٩ آب/أغسطس، اليوم الذي أغلق فيه موقع سيميپالاتينسك للتجارب النووية، يوماً دولياً لمناهضة التجارب النووية، بناء على مبادرة من كازاخستان، يتسق تماماً مع أهداف اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد استضافت كازاخستان، في آب/أغسطس ٢٠١٢، مؤتمراً دولياً بعنوان "الانتقال من حظر التجارب النووية إلى عالم خال من الأسلحة النووية"، صدر عنه نداء موجه إلى الحكومات والبرلمانات في جميع أنحاء العالم كي تتخذ تدابير فعالة للحد من التهديد النووي.

وأضاف قائلاً إن بلده أعد أيضاً المشروع المتعلق بالشؤون الذرية، المعنون "إلغاء التجارب مهمتنا"، من أجل رفع مستوى الوعي في المجتمع الدولي بشأن العواقب الإنسانية الوخيمة للتجارب النووية. وتتمثل مهمة ذلك المشروع في توحيد الأصوات المؤيدة على صعيد العالم من أجل إلغاء تجارب الأسلحة النووية بشكل نهائي وإكمال مهمة القضاء على الأسلحة النووية من قبل جميع البلدان.

وأعرب في الختام عن أمنيته بأن تتكامل أعمال المؤتمر المستقبلية بالنجاح الباهر، وعن قناعته بأن تعزيز الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع الدولي وشحذ الإرادة السياسية كفيلاً بفتح مغاليق التوصل إلى فهم مشترك للمشاكل الأمنية وتيسير إعداد نماذج جديدة لأدوات خفض

المخاطر والتهديدات المتصلة بوجود أسلحة الدمار الشامل إلى الحد الأدنى، أو إلغاء عمليات تجهيز تلك الأسلحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكرت السيد ألكسي فولكوف على بيانه وعلى كلماته الطيبة أيضاً. وأعربت عن رغبتها في تعليق الجلسة لفترة قصيرة من أجل مرافقة نائب وزير خارجية كازاخستان لدى مغادرته قاعة المؤتمر. وعلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلنت عن استئناف الجلسة العامة.

وأعربت، باسم المؤتمر، عن الترحيب بضيافة المؤتمر الدكتورة توشيكو آبي، عضو البرلمان ونائبة وزير الشؤون الخارجية في اليابان، وعن سرورها لأن تدعو الدكتورة آبي لتأخذ الكلمة.

السيدة آبي (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أعربت عن عظيم شرفها بأن تتاح لها تلك الفرصة لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح في ذلك اليوم؛ وعن ترحيبها وتأييدها القوي للجهود التي تبذلها الرئيسة من أجل إخراج مؤتمر نزع السلاح من حالة الجمود التي طال أمدها وبث الحيوية في عمله مرة أخرى.

وقالت إن نزع السلاح وعدم الانتشار يشكلان أحد أهم مجالات السياسة العامة لليابان. وأضافت أن وزير الخارجية، كيشيدا، الذي تولى المنصب في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، من سكان هيروشيما، وأنه أعلن في مؤتمره الصحفي الأول عن "عزمه القوي على معالجة مسألة نزع السلاح النووي بطريقة استباقية" وأوضح أنها تشارك وزير الخارجية العزم على العمل بجدية من أجل إحراز تقدم في هذا المجال، وأن سبب وجودها في ذلك اليوم في قاعة مؤتمر نزع السلاح هو ذات السبب في واقع الأمر.

وأردفت قائلة إن المجتمع الدولي يواجه حالياً عدداً من التحديات الصعبة لجهوده الرامية إلى دفع عجلة نزع السلاح وعدم الانتشار وإيجاد سبيل للمضي قدماً. ومن المهم بشكل خاص لجميع البلدان أن تعمق جذور مساهمتها ومشاركتها على الصعيد السياسي.

وقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها أجرت تجربتها النووية الثالثة، في ١٢ شباط/فبراير. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق، لأنه يشكل تحدياً خطيراً للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، الذي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نقطة ارتكازه، ويزعزع بشكل خطير أسس السلام والأمن في شمال شرق آسيا، وكذلك سلام وأمن المجتمع الدولي. يضاف إلى ذلك، أن الملاحظات التي أبدتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن جمهورية كوريا في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح، المعقودة في ١٩ شباط/فبراير، كانت مجافية تماماً لأساليب اللياقة المتبعة في الهيئة التفاوضية الموقرة بأطرافها المتعددة، وغير مقبولة لدى اليابان. وتجدد اليابان مطالباتها القوية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تنفذ على الفور وبالكامل

القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تحت اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة مرة أخرى، على اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل إيجاد حل شامل للمسائل المتعلقة المثيرة للقلق، بما في ذلك عمليات الاختطاف التي تمارسها وأسلحتها النووية وبرامجها للقذائف.

ويسود في المجتمع الدولي فهم عام بأن الخطوة المنطقية التالية في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف هي الشروع في العمل على وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويستعصي على الفهم، السبب في أن مؤتمر نزع السلاح قد أوقف على مدى سنوات عديدة في بدء تلك المفاوضات، على الرغم من التأييد الواسع النطاق الذي تحظى به. ولا غرابة إذن، في أن المواطنين في كل بلد من البلدان - المثقلة على علاقتها بعبء الأزمة المالية التي شهدتها في السنوات الأخيرة - قد يبدو لهم أنه ليس هناك من خيار سوى البحث عن بدائل لكسر حالة الجمود التي يعيشها مؤتمر نزع السلاح. ولذلك السبب، دعت المتحدثة جميع ممثلي الدول إلى مضاعفة الجهود من أجل التوصل إلى منفذ حل تلك المشكلة.

وقالت إنه حتى وإن مجدت الدول منظور إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فمن الضروري من أجل مواصلة مسيرة نزع السلاح النووي وتحقيق ذلك الهدف، اقتراح خطوات ملموسة في ذلك الصدد. وبناء على ذلك، كرست اليابان جهودها حتى ذلك الوقت، لاتباع السبل الدبلوماسية الواقعية والمطردة تجاه تحقيق تلك الغاية.

ومن أمثلة ذلك إطلاق مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بالاشتراك مع بعض البلدان ذات العقلية المماثلة. وتضم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح مجموعة ذات توجه عملي، وهي عازمة على مواصلة الإسهام في إحراز التقدم تجاه تحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال طرح مقترحات محددة، مثل استمارة الإبلاغ التي صاغتها من أجل تعزيز الشفافية في مجال التسلح النووي. وقالت إن المشاركة على الصعيد السياسي لا غنى عنها لنجاح الجهود التي تبذلها الدول في المؤتمر، على نحو ما ذكرته في بداية ملاحظاتها. ولذلك السبب، أعلن أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح العشرة جميعهم الالتزام بتنفيذ أنشطة المجموعة على المستوى الوزاري.

وأضافت أن اليابان، وهو البلد الوحيد الذي تعرض للقصف بسلاح نووي في أي حرب من الحروب، تدرك من تجربتها الذاتية بشاعة التبعات الإنسانية المترتبة على استعمال الأسلحة النووية. ولذلك سيشترك خبراءها وممثلوها الآخرون وسيسهمون بشكل نشط في مناقشات المؤتمر الدولي المتعلق بالتبعات الإنسانية للأسلحة النووية، المقرر عقده في أوغسلا في شهر آذار/مارس. يضاف إلى ذلك أن اليابان مصممة على إرساء الأسس لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، من خلال نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، عن طريق نشر المعارف المتعلقة بالتبعات الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية على نطاق العالم، وبخاصة إتاحتها للأجيال الأصغر سنًا. ويجب ألا تتكرر كارثتا هيروشيما وناغازاكي على الإطلاق. وقالت المتحدثة إنها اغتمت الفرصة

في اليوم السابق لمشاهدة المعرض الدائم الخاص بذلك القصف الذري في مقر مكتب الأمم المتحدة بجنيف. وأعربت عن رغبتها الصادقة في أن يعزز المعرض فهم الواقع المأساوي الذي يسببه استخدام الأسلحة النووية، وأن يعمق الوعي بضرورة مواصلة المجتمع الدولي بأسره تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح. وقالت إنها تشجع جميع الحاضرين الذين يقفون على الخطوط الأمامية في ميدان نزع السلاح النووي على الذهاب إلى ذلك المعرض ومشاهدته .

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكرت الضيفة، الدكتورة توشيكو آبي، عضو البرلمان ونائبة وزير الشؤون الخارجية في اليابان، على بيانها وعلى كلماتها الطيبة جداً. وأعربت عن رغبتها في تعليق الجلسة لفترة قصيرة من أجل مرافقة الدكتورة آبي لدى مغادرتها قاعة المؤتمر.

علقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلنت استئناف الجلسة العامة.

وقالت إنها نالت الحظوة بأن ترحب نيابة عن المؤتمر بضيفه التالي، السيد فام بينه مينه، وزير خارجية فييت نام.

وأعربت عن سرورها لأن تدعو السيد فام، وزير الخارجية، ليأخذ الكلمة.

السيد فام بينه مينه (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): قال إنه نال شرف مخاطبة مؤتمر نزع السلاح في ذلك اليوم. وأضاف أن تلك القاعة التاريخية شهدت التوقيع على كثير من اتفاقات السلام، بما في ذلك التوقيع على اتفاقات جنيف المتعلقة بإنهاء الأعمال القتالية واستعادة السلام في منطقة الهند الصينية في عام ١٩٥٤. وقد ساعدت اتفاقات السلام تلك على تحقيق السلام في كثير من الدول في مختلف أنحاء العالم. وقال إنه يهنئ في تلك المناسبة السفارة سوجاتا ميهتا، الممثلة الدائمة للهند، على توليها رئاسة المؤتمر. وأعرب عن اعتقاده بأن الجهود التي تبذلها الرئيسة ويذلها المشاركون الآخرون ستساعد على الخروج من الطريق المسدود الذي دخلت فيه المناقشات الموضوعية.

وقال إن فييت نام دأبت، منذ مشاركتها لأول مرة في اجتماعات مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٣، وحينما أصبحت عضواً كاملاً العضوية فيه، في عام ١٩٩٦، على أن تولي المؤتمر أهمية كبرى بوصفه المنتدى العالمي الوحيد المسؤول عن المناقشات والمفاوضات بشأن المعاهدات الدولية لنزع السلاح. وأن ذلك المكان نفسه هو الذي شهد ظهور أهم معاهدات نزع السلاح إلى الوجود، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وما إلى ذلك. وأن المجتمع الدولي لا يملك، في ضوء تلك الإنجازات، إلا أن يتوقع تحقيق إنجازات جديدة في المؤتمر هي التي تسهم في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في العالم. وأضاف أن تلك السنة، ٢٠١٣، حبلت بالتوقعات.

أولاً، أن الدورة السابعة والستين للأمم المتحدة اعتمدت قراراتين بشأن إنشاء آليات لمناقشة المواضيع التي أثارها اهتماماً كبيراً في مؤتمر نزع السلاح في السنوات الأخيرة، وهي تحقيق نزع السلاح النووي، ووضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وترى فييت نام أن تلك المناقشات يمكن أن تسهم في ترسيخ أسس توافق أوسع في الآراء بشأن تلك المسائل. ويجب أن يؤدي مؤتمر نزع السلاح دوراً هاماً في تلك العملية.

ثانياً، أن مؤتمر نيسان/أبريل لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهو أحد النجاحات الباهرة لمؤتمر نزع السلاح، يتيح الفرصة لتأكيد أهمية دور مؤتمر نزع السلاح في إعداد مثل تلك المعاهدات.

ثالثاً، أن الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠١٣، في جنيف، تتيح فرصة أخرى لتقييم تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض الاتفاقية لعام ٢٠١٠، مع وضع أهداف وإجراءات محددة لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥.

رابعاً، إن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن نزع السلاح النووي، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر، يهيئ فرصة طيبة للدول كي تتناقش على مستوى رفيع وتظهر إرادتها السياسية في البحث عن حلول للتحديات في مجال نزع السلاح، وبخاصة في مجال نزع السلاح النووي.

خامساً، إن من دواعي الأسف ألا يعقد المؤتمر المتعلق بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، على النحو المقرر في عام ٢٠١٢. ومن المهم أن يسعى مؤتمر نزع السلاح جاهداً إلى عقد ذلك المؤتمر في وقت مبكر، ويسهم بذلك في الجهود المشتركة التي تبذل في ميدان نزع السلاح. من الضروري أن تلي الدول الأعضاء في المؤتمر تلك التوقعات. وأعرب المتحدث عن ضرورة مضاعفة الجهود من أجل التغلب على الاختلافات في الأولويات الأمنية، والنهج المتبعة تجاه نزع السلاح في كل بلد من البلدان، بهدف التوصل إلى حلول للمسائل الفنية، وتلبية مطالب المجتمع الدولي. وليس في وسع المؤتمر أن يضيع سنة أخرى، مثلما قال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، وهو يحث المؤتمر في رسالته الموجهة في وقت سابق من ذلك العام.

وتمثل سياسة فييت نام المنهجية، وهي البلد الذي كان من ضحايا للحروب في وقت ما ولا يزال يكافح للتغلب على آثارها، في دعم السلام ومعارضة الحرب وتأييد جميع الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتجلى التزامات فييت نام المتعلقة بالسلام ونزع السلاح بوضوح وعلى نحو متسق في تنوع علاقاتها الثنائية مع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، وكذلك في مساهماتها الملموسة في المحافل المتعددة الأطراف وآليات التعاون الإقليمي والدولي، مثل معاهدة

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا أو معاهدة آليات نزع السلاح في إطار المنتديات الإقليمية والدولية، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي كانت فييت نام عضواً غير دائم فيه خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وانضمت فييت نام، بحكم عضويتها في مؤتمر نزع السلاح، إلى جميع معاهدات نزع السلاح التي أبرمت عن طريق المفاوضات واعتمدها المؤتمر أو صدقت عليها، ولا تتوانى فييت نام، بوصفها عضواً نشطاً في المؤتمر وأحد رؤسائه في عام ٢٠٠٩، عن تقديم الدعم الكامل لأعمال المؤتمر والإسهام فيها. وهي تدرك التحديات التي تواجه المؤتمر في إعادة تأكيد دوره ومصداقيته، وتشاطر الدول الأعضاء الأخرى شواغلها المشتركة بشأن كسر حالة الجمود التي طال أمدها. وأضاف قائلاً إن الإخفاق في ذلك الصدد سينتقص من ثقة المجتمع الدولي ومن تعاون البلدان ونواياها الطيبة في إطار المؤتمر وفي ميدان نزع السلاح بوجه عام. وأعرب عن سروره لأن المؤتمر أقر جدول أعماله لعام ٢٠١٣، وعن اعتقاده بأن التعجيل باعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل هو السبيل الوحيد للخروج من الطريق المسدود. وناشد أعضاء المؤتمر، من أجل تحقيق تلك الغاية، إظهار مزيد من حسن النوايا والمرونة والتعاون البناء من أجل التوصل إلى حل يلبي مصالح جميع الأطراف المعنية، مع مواصلة احترام وتعزيز المبادئ الأساسية التي كفلت نجاحات المؤتمر خلال العقود الماضية، بما في ذلك مبدأ التوافق في الآراء.

وفي الختام، أكد مجدداً التزام حكومة فييت نام القوي بدعم جميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل. وأعرب عن وقوف فييت نام على أهبة الاستعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء في سبيل التوصل إلى حل يساعد المؤتمر على الخروج بنتائج إيجابية. وأعرب عن الترحيب بالمداولات الرامية إلى وضع مبادرات تهدف إلى تعزيز أعمال المؤتمر، وقال إن بلده سيشارك فيها بفعالية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكرت السيد فام بينه مينه، وزير خارجية فييت نام، على بيانه وعلى كلماته الطيبة جداً. وأعربت عن رغبتها في تعليق الجلسة لفترة قصيرة من أجل مرافقة وزير الخارجية لدى مغادرته قاعة المؤتمر.

علقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلنت استئناف الجلسة العامة. وأعربت عن سرورها لأن ترحب بضيف المؤتمر، السيد أورماس بايت، وزير خارجية إستونيا. وقالت إنها نالت شرف دعوة السيد أورماس بايت إلى مخاطبة المؤتمر.

السيد بايت (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): خاطب الرئيسة مهتماً بتوليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأعرب عن أفضل أمنياته للرؤساء الخمسة الأخرى لدورة عام ٢٠١٣.

وقال إنه يود أن يبدأ بالإعراب عن قلقه العميق وإدانته للتجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، على غرار ما أعرب عنه المجتمع الدولي بأسره. وأضاف أن

ذلك الفعل انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣)، وأنه يشكل تحدياً خطيراً للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، بما في ذلك الأهداف والغايات التي يحاول جميع الحاضرين في قاعة المؤتمر الوصول إليها.

وقال إنه على اتفاق مع الذين يؤمنون بأن الخطوة المتعددة الأطراف المنطقية التالية تجاه نزع السلاح النووي، هي الشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في هيئة اتفاق عالمي على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وقال إن من دواعي أسفه العميق أن تمر سنة أخرى دون أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من بدء المفاوضات أو حتى الاتفاق على برنامج عمل.

وأضاف أن استمرار حالة الجمود ووصول مؤتمر نزع السلاح إلى طريق مسدود، أديا إلى صدور عدة نداءات إلى معالجة موضوع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية خارج إطار المؤتمر. وقال إن ذلك الأمر لم يدهش أحداً مع تفاهت الشعور بالإحباط على مر السنين بسبب الجمود. وأعرب عن قناعته مع ذلك، بأن دواعي إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة المستقبلية لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وكفالة سلامة نظام مراقبة الأسلحة على الصعيد الدولي وفعالية التعددية بصفة عامة، تستلزم التفاوض بشأن إبرام تلك المعاهدة في إطار المؤتمر. وقال إن التوصل إلى توافق عريض في الآراء ضروري جداً من أجل جمع عدد من التوقيعات والتصديقات على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية على نحو يضاهي العدد الحالي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن ناحية أخرى، لا يعني ذلك عدم تبادل الآراء مع البلدان الأخرى المهمة في منتديات أخرى وأماكن مختلفة بشأن العناصر التي يمكن أن تدخل في تشكيل تلك المعاهدة. وأعرب عن الترحيب بمبادرة إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين وتكليفه بتقديم توصيات بشأن العوامل التي يمكن أن تسهم في وضع المعاهدة. فهذه ليست المرة الأولى التي تناقش فيها العوامل أو العناصر المحتملة للمعاهدة في ما يبدو. فقد أعدت أوراق عمل كثيرة، وعقدت مناقشات مواضيعية، بل واقترحت مشاريع معاهدات. وتبدلت الأفكار بشأن الامتثال واحتياجات التحقق، وبشأن شفافية المعاهدة وبدء نفاذها ونطاقها.

ويبدو أن وجود آلية ذات مصداقية للتحقق من الامتثال للمعاهدة سيكون أحد أكثر عناصر المفاوضات أهمية في المستقبل. لأن وجود آليات قوية للتحقق يساعد المؤتمر في الحفاظ على الثقة في فعالية المعاهدات المتعددة الأطراف وشفافيتها. ومع ذلك، لا توجد صيغة واحدة لمعالجة مسائل التحقق، لأن البنية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة تتيح بالفعل عدة نهج متباينة. وعلى سبيل المثال، لم يوضع مطلقاً نظام شامل للتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بينما يوجد نظام ثلاثي المراكز للتحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأدخل نظام التحقق من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعد إبرام المعاهدة ولا يزال في طور

التحسين. وهكذا توجد خيارات مختلفة يتعين مناقشتها وإجراء مداولات بشأنها. ويتضح من مثال معاهدة عدم الانتشار أن السمات المختلفة للمعاهدة، مثل اتفاقية الضمانات النموذجية أو البروتوكول الإضافي، يمكن التفاوض بشأنها على حدة، لا في ما يختص بالنطاق المكاني فحسب بل والزمني أيضاً.

وأضاف قائلاً إن الوقت هو العنصر الذي استنفده المؤتمر بالفعل بصورة مبالغ فيها، ولا يمثل تأخير بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خياراً مقبولاً. وأعرب في تلك اللحظة عن تقديم طلب إستونيا مجدداً من أجل المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في مناقشات نزع السلاح، بوصفها عضواً كامل العضوية في المؤتمر. وقال إن بلده يؤمن بأن تطوير العضوية يمكن أن يشكل أحد إنجازات المؤتمر ويزيد من أهميته. وفي ضوء ما ورد أعلاه، كرر المتحدث دعوة بلده إلى التأكيد بتعيين مقرر خاص ليستعرض مسألة العضوية. ومضى قائلاً إن الجميع يدركون أن تعيين المقرر لا يؤدي تلقائياً إلى تحقيق أية نتائج محددة، وأن القرارات تتخذها الدول الأعضاء في المؤتمر.

وأعرب عن رغبته في الحديث باقتضاب عن عملية هامة أخرى تشارك فيها عواصم البلدان في الوقت الراهن، ويشمل ذلك جنيف ونيويورك أيضاً، وهي الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر ختامي بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. وقال إن فكرة إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة طرحت قبل عشر سنوات من قبل بعض الحائزين على جائزة نوبل، ومضت قرابة سبع سنوات منذ اتخاذ قرار الأمم المتحدة الأول بشأنها. وبعد سنوات من العمل الشاق، وصل المؤتمر إلى نقطة أصبح الاتفاق التاريخي في متناول يده عندها. وأعرب عن التطلع إلى إبرام معاهدة قوية ومتوازنة وفعالة بشأن تجارة الأسلحة، في المؤتمر الختامي المقرر عقده في آذار/مارس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعربت عن سرورها لأن تشكر السيد أورماس بايت، وزير خارجية إستونيا، على بيانه وكلماته الطيبة.

وأعربت عن رغبته في تعليق الجلسة لفترة قصيرة من أجل مرافقة وزير الخارجية لدى مغادرته قاعة المؤتمر.

علقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلنت عن استئناف الجلسة، وعن الوصول إلى نهاية قائمة المتحدثين في الفترة الصباحية. وتساءلت عما إذا كان أي وفد آخر يرغب في أن يأخذ الكلمة في تلك اللحظة؟

وقالت إن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طلب أن يدلي بكلمة.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): طلب أن يوجه الحديث أولاً إلى وفود سلوفاكيا، وكازاخستان، وإستونيا. وأعرب عن تنديد وفد بلده

بالادعاءات التي أعربت عنها تلك البلدان بشأن حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تقرير المصير وفي السيادة، ومن بعدها الحق في التنمية، ورفضه لها.

وتوجه بالسؤال إلى تلك البلدان، كل بلد منها على انفراد، عما إذا كانت جميع الدول الأعضاء متساوية في العلاقات الدولية، وجميعها تملك الحق في التنمية. ومضى ليتحدث عن الحق في إطلاق السواتل، فتساءل مرة أخرى عما إذا كانت كل دولة عضو تملك الحق في الدفاع عن سيادتها. وقال إن إجابة تلك البلدان على ذلك السؤال الأساسي يجب أن تأتي أولاً، مضيفاً أن التجربة النووية التي أجراها بلده هي تديره المضاد للدفاع عن سيادته. وأعرب عن شكه في قدرة تلك البلدان على تحمل تبعات سيادتها الذاتية. وقال إن بلده اتخذ بالفعل إجراءات للدفاع عن سيادته، وأعرب عن الأمل في أن تنظر البلدان إلى تلك الحالة بصورة موضوعية، بل وموضوعية جداً، وألا تسائر منطق القوى المعادية. وأضاف أن لديه الكثير الذي يرغب في الإفصاح عنه، لكنه يتوقف عند تلك النقطة فقط فيما يتعلق بتلك البلدان. وأوضح أن وفد بلده يزمع الحديث في وقت لاحق عن موقف حازم جداً.

وطلب أن يوجه الحديث إلى اليابان. وأبدى رغبته في أن تنتبه الدول الأعضاء، أولاً، إلى أنه كلما توجه بالحديث إلى اليابان، تذكر من تكون اليابان. فهي بلد مهزوم ارتكب جرائم حرب. وعليها التزامات دولية بدعم مبادئ السلام. لكن ينبغي النظر إلى اليابان في الوقت الراهن وإلى ماضيها. فهي تعمل بمنهجية على تدمير مبادئها. ولديها أوهام توسعية خطيرة جداً. ولديها تحالف عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتساءل عن مكنم الخطر. فقال إنه يبدو جلياً أن الخطر يأتي من سعي اليابان إلى تطبيق سياستها العدائية بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية، مضيفاً أن التجربة النووية التي أجراها بلده تدير مضاد مشروع يهدف إلى الدفاع عن سيادته وعن حقه في التنمية، كما أوضح من قبل. وأضاف أنه يتعين الإجابة على التساؤل بشأن تطوير الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وأضاف أن جميع البلدان تملك الحق في إطلاق السواتل. ووجه النظر إلى اليابان، قائلاً إنها أطلقت سواتل تجسس أيضاً. وأردف أن وفد اليابان ذكر مسألة القصف النووي، ضمن أشياء أخرى، قائلاً إن الملاحظات برمتها تبدو في نظر وفد بلده شديدة النفاق، بل بالغة النفاق. وكرر مجدداً وصف ملاحظات اليابان بالنفاق، قائلاً إنها ذكرت مسألة القصف دون أن تشير إلى الفاعل أو توضح السبب. وطلب أخيراً أن يوجه الدعوة إلى اليابان كي تتخلى عن سياستها وأعمالها العدائية، بالتعاون مع سادتها، ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكرت ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقالت إن ممثل اليابان طلب أن يعطى الكلمة. ومنحت الكلمة لسفير اليابان.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن رغبته في الحديث بإيجاز عن طبيعة سياسة اليابان الدفاعية، نظراً إلى أن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أشار إليها. وقال

إن لدى اليابان، كما يعلم الجميع، قوات ذات توجه دفاعي محض، وسياسة دفاعية محضمة، ولذلك لا تكون التدريبات التي تجريها قواتها الدفاعية موجهة ضد أي بلد معين أو منطقة بذاتها. يضاف إلى ذلك أن منظومات القذائف التسيارية التي قررت اليابان إدخالها منظومات دفاعية بحتة ولا تهدد أي بلد أو أية منطقة محيطة اليابان. وفيما يتعلق بالسواتل، أشار وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى البرنامج الياباني للتنمية الفضائية. وأكد، في معرض ممارسته لحق الرد، أن اليابان ملزمة، بموجب القانون الأساسي المتعلق بالفضاء، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٨، بأن تحترم المعاهدات الدولية ذات الصلة وتلتزم بمبدأ السلام المنصوص عليه في دستورها لدى وضع البرامج لاستخدام الفضاء الخارجي وتنفيذها. وأوضح أنه يجب عليه لذلك أن يقول، إن تعليق وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا طائل من ورائه البتة. وأعرب عن رغبته في أن يؤكد مجدداً، عوضاً عن ذلك، أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا ترغب في وقف أنشطتها المتعلقة بتطوير القذائف، بما في ذلك عمليات إطلاق القذائف، في انتهاك صارخ للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولا تمثل تلك الأنشطة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحدياً خطيراً للسلام والأمن في شمال شرق آسيا فحسب، بل ولسلام وأمن المجتمع الدولي بأسره، كما قال نائب وزير اليابان بوضوح. وأضاف أنه يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قبل أن تنتقد أنشطة اليابان والبلدان الأخرى، على أن تبدأ بتقويم سلوكها هي، وبالامتثال الكامل للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والوفاء بالتزاماتها الدولية الأخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعربت عن شكرها لسفير اليابان على ملاحظاته. وقالت إنها رأت ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يطلب الكلمة، ومنحتها له.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): قال إن مداخلة اليابان دفعت وفد بلده إلى الرد مرة أخرى. ووجه خطابه إلى جميع الأعضاء الحاضرين في القاعة قائلاً إنه أخبرهم بأن اليابان بلد مهزوم ارتكب جرائم حرب. وأنها ملزمة باحترام المبادئ، ومنها أن الكلمات يجب أن تترجم إلى أفعال. وهي لا تفعل شيئاً على الإطلاق نفاقاً. وقال إن اليابان تتعاون في المجال العسكري مع قوى خارجية مستهدفة دولاً أعضاء ذات شرعية، وربما أكثر من ذلك إذا نظر المرء إلى جرائمها الماضية التي تتعدى نطاق شبه الجزيرة الكورية. أما فيما يتعلق بالسواتل، فينبغي أن ترد اليابان أولاً على السؤال عما إذا كانت الدول الأعضاء تملك الحق في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، والحق في إطلاق سواتل. وطلب تجنب التشويش بالخلط بين القذائف والسواتل على ذلك النحو. وأعرب عن رفض وفده التام لملاحظات اليابان وهو يدين اليابان ويحثها على احترام مبادئ السلام، وعلى إزالة آثار جرائمها الماضية بشكل صريح، بل صريح جداً، ووضع ما تقول موضع التنفيذ.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): قالت إنها لا ترى طلبات أخرى للإدلاء ببيانات. وأعلنت عن اختتام أعمال المؤتمر لذلك اليوم.

وطلب سفير جمهورية كوريا أن يمنح الكلمة. ومنحته الرئيسة الكلمة.

السيد كوون هايريونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): قال إن وفد بلده قد أعرب بوضوح وبشكل تفصيلي من قبل، عن موقفه من التجارب النووية لكوريا الشمالية، وعليه سيختصر حديثه في ذلك اليوم.

وأضاف أن المؤتمر استمع في ذلك اليوم إلى بعض الوزراء وهم يدينون التجارب النووية لكوريا الشمالية. وقال إن ٧٥ بلداً و ٥ منظمات دولية ومجموعات إقليمية قد أصدرت بيانات تدين التجارب النووية لكوريا الشمالية حتى الآن. ويدل ذلك بوضوح على أن تكرار التجارب النووية لكوريا الشمالية وإطلاقها القذائف يشكلان تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار العالميين وللنظام الدولي لعدم الانتشار. ولذلك فإن وفد بلده يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تتحلى بمزيد من المسؤولية باعتبارها عضواً في المجتمع الدولي، من خلال الامتثال لالتزاماتها الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكرت سفير جمهورية كوريا على ملاحظاته. وقالت إنها ستعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعطته الكلمة.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلمت بالإنكليزية): طلب أولاً أن يدلي بمزيد من المعلومات عن الوضع الحقيقي على أرض شبه الجزيرة الكورية. وقال إن الناظر إلى شبه الجزيرة الكورية يرى أنها بلد صغير جداً، شبه جزيرة صغيرة، ومع ذلك فإنها لا تزال مقسمة إلى شمال وجنوب وإذا أمعنت جميع الدول الأعضاء التركيز بقدر أكبر على الجزء الجنوبي فقط، فيمكنها أن ترى قوات أجنبية هناك، وهي قوات برية ذات أسلحة متطورة، ومعها أسلحة نووية، فمن يا ترى تستهدف؟ الجزء الشمالي من الجزيرة الكورية بالطبع. وهي تقوم بمناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق في كل عام، وستقوم بعد بضعة أيام أخرى بتمارين ذات حجم كبير جداً في مجال الأعمال الوقائية ضد الأسلحة النووية. ومع ذلك فهي تقول إنها أعمال "دفاعية". من يا ترى يصدق ذلك؟ يقولون إنها "دفاعية". والولايات المتحدة بعيدة عن شبه الجزيرة الكورية عبر المحيط الهادئ، بعيدة جداً، إلا أنها تضع أيديها على شبه الجزيرة الكورية، ومع ذلك فهي تقول إنها دفاعية. هذا هراء. ومن أين يأتي التهديد؟ إن التهديد يخلق فوق شبه الجزيرة الكورية بسبب مساعي كوريا الجنوبية في تتبع سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه كوريا الشمالية. وتعرب تجارب كوريا الشمالية النووية عن استياء شعبها، وهم رجال يرتدون الزي العسكري للدفاع عن سيادتها. إنه حق مشروع بمارس. وتملك جميع البلدان ذلك الحق، كل بلد منها، بينما يوجد الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في تلك القاعة من أجل مناقشة وضمان الأمن الذاتي لتلك البلدان وسيادتها. ولا أحد يستطيع احتمال ممارسة هذه السيادة. وهذه هي الممارسة التي لم تقبل بها كوريا الشمال على الإطلاق، وقد تزعمت الولايات المتحدة إصدار القرار المضاد

لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولن تقبل كوريا الشمالية بقرار مضاد لها وفيه تمييز بحقها، وبه معايير مزدوجة وروح استعلائية، وهي لم ولن تفعل ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكرت ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وطلب سفير جمهورية كوريا أن يمنح الكلمة. وأعطته الكلمة.

السيد كوون هايريونغ (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): قال إن جمهورية كوريا وكوريا الشمالية توصلتا إلى اتفاق بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية منذ ١٠ سنوات تقريباً. ومنذ ذلك الحين لا توجد أية أسلحة نووية في أراضي جمهورية كوريا. ومن الناحية الأخرى، طورت كوريا الشمالية أسلحة نووية وبرامج للقذائف التسيارية. وأجرت كوريا الشمالية تجارب نووية ثلاث مرات وأطلقت قذائف تسيارية ثلاث مرات. وليس هناك وجود للأسلحة النووية في إقليم جمهورية كوريا بينما توجد أسلحة نووية وقذائف بعيدة المدى في إقليم كوريا الشمالية. فمن أين يأتي التهديد لشبه الجزيرة الكورية؟ وقال إن المناورات العسكرية المشتركة المسماة "Key Resolve" ذات طبيعة دفاعية صرفة، كما ذكر من قبل، وتنفذ من أجل ردع الاستفزازات والتهديد العسكرية من جانب كوريا الشمالية، التي رفعت حدة التوترات وشككت في إمكانية استقرار الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية، وبخاصة جراء تنفيذ تجارب نووية قبل أسبوعين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكرت سفير جمهورية كوريا على ملاحظاته. وقالت إن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طلب الكلمة مرة أخرى.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلمت بالإنكليزية): قال إنه يتعين عليه أن يضيف كلمات قليلة على كل حال. ووجه الأنظار إلى كوريا الجنوبية، فيما يختص بالأسلحة النووية، قائلاً إنهم يقولون إنها تحت المظلة النووية للولايات المتحدة. ووجه الحديث إلى كوريا الجنوبية قائلاً إن ذلك يعني، بعبارة أخرى، أن هناك أسلحة نووية مثلما هناك قوات برية. مضيفاً أنها حقيقية واقعة. وتساءل عن عددها، قائلاً، كم عدد القوات البرية التي بحوزتها أسلحة، أي أسلحة نووية، هناك؟ مضيفاً أنها في الحقيقة مجرد هراء. وقال إن هناك قوات أجنبية، وهي قوات أمريكية، وهي تقوم بمناورات مع كوريا الجنوبية، ويقولون إنها دفاعية. ولم يتم بعد تحويل اتفاق الهدنة إلى معاهدة للسلام. وأضاف أن بلده طلب في عدة مناسبات، وألح في الطلب، من أجل الاستعاضة عن اتفاق الهدنة بألية دائمة، لكن طلبه رفض. وتساءل قائلاً هذا هو الواقع، فمن أين يأتي الخطر؟ وأضاف أن الدول الأعضاء تستطيع أن تفهم تماماً التفكير الموضوعي. وطلب في الختام أن يسمح له بالاحتفاظ بالحق في الإدلاء ببيان، في اليوم التالي على الأرجح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكرت ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقالت إنها لا ترى طلبات أخرى لأخذ الكلمة بشأن تلك النقطة.

وخاطبت الحضور موضحة أنها مضطرة إلى الرجوع إلى ملاحظات عامة كانت قد أدلت بها في اجتماع يوم الثلاثاء الماضي. وأضافت أنها كانت قد حثت الوفود في الأسبوع الماضي على الالتزام بمستوى عال من اللياقة في مناقشات المؤتمر تماشياً مع ما درجت عليه الممارسة فيه ووفقاً لمتطلبات ولايته. وقالت إنه يحق لأي وفد، في إطار النظام الداخلي، أن يثير أية مسألة لها صلة بعمل المؤتمر في الجلسات العامة، والحق في أن تتاح له الفرصة الكاملة لطرح آرائه. وأعربت عن عزمها على اتباع النظام الداخلي بأمانة. وقالت إنها تأمل، في الوقت نفسه، في أن يضطلع جميع الأعضاء بالمسؤوليات التي تصاحب تمتعهم بذلك الحق.

وأعلنت عن اختتام أعمال المؤتمر لذلك اليوم. وأضافت أن الجلسة العامة التالية للمؤتمر ستعقد في اليوم التالي، الأربعاء، ٢٧ شباط/فبراير، في الساعة ١٢/٠٠.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٥.